مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

القطاع الزراعي ودوره في تنويع الاقتصاد الليبي:
دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية الزراعية وآليات تفعيلها

* أبو عزوم أبو جديريه[1] ، أحمد المبروك الصادق[2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية التجارة والعلوم السياسية ،جامعة سبها
[2] قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة سبها

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور السياسات الاقتصادية الزراعية في دعم أداء القطاع الزراعي ومدى مساهمته في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000–2024). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجمع بين التحليل الكمي لمؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالقطاع الزراعي، والتحليل الوصفي لنتائج الاستبيان، أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي ظلت محدودة ومتذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4% فقط، كما اتسمت مساهمته في التشغيل والتجارة الخارجية بالضعف، في ظل استمرار الاعتماد الكبير على الواردات وضعف الصادرات الزراعية. كما كشفت نتائج الاستبيان عن تقييمات ضعيفة إلى متوسطة لفاعلية السياسات الاقتصادية الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل والبنية التحتية والتسويق الزراعي، وأوضحت الدراسة أن القطاع الزراعي يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والمؤسسية واللوجستية والبيئية، من أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنية التحتية، والتغيرات المناخية، وعدم الاستقرار المؤسسي، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة. وخلصت الدراسة إلى أن ضعف مساهمة القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي لا يرتبط فقط بمحدودية الموارد، وإنما بضعف كفاءة السياسات الاقتصادية الزراعية وبيئة التنفيذ المؤسسية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات زراعية أكثر فاعلية ترتكز على تحسين البنية التحتية، وتطوير التمويل الزراعي، ودعم التقنيات الحديثة، وتحسين البيئة المؤسسية بما يسهم في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع الزراعي، السياسات الاقتصادية الزراعية، الاقتصاد الليبي

The Role of the Agricultural Sector in Diversifying the Libyan Economy: An Analytical Study of Agricultural Economic Policies and Mechanisms for their Activation

*Abouazoum Aboujdiryha[1] and Ahmed Alsadiq[2]
1. Dep. of Economy - college of Trade and Political Sciences - University of Sebha
2. Dep. of Agricultural Economy - college of Agriculture - University of Sebha

Abstract

This study aimed to analyze and evaluate the role of agricultural economic policies in supporting the performance of the agricultural sector and its contribution to economic

* المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني abo.aboujdiryha@sebhau.edu.ly
تاريخ استلام البحث 28 يونيو 2026
استلام رد المحكمين 12 يوليو 2026 تم قبوله 15أغسطس 2026 تاريخ النشر 22أغسطس 2026

diversizfication in Libya during (2000–2024). The study adopted a descriptive-analytical approach by combining quantitative analysis of macroeconomic indicators related to the agricultural sector with a descriptive analysis of questionnaire results. The findings revealed that the contribution of the agricultural sector to the Libyan economy remained limited and unstable throughout the study period. The average contribution of the sector to GDP was approximately 2.4%, while its contribution to employment and foreign trade also remained weak amid continued dependence on food imports and limited agricultural exports. The questionnaire results further indicated weak to moderate evaluations of agricultural economic policies, particularly regarding investment, financing, infrastructure, and agricultural marketing. The study also showed that the agricultural sector faces several economic, institutional, logistical, and environmental challenges, including high production costs, weak infrastructure, climate change, institutional instability, and heavy reliance on foreign labor. The study concluded that the weak contribution of the Agri-sector to economic diversification is not only related to limited resources, but also to the inefficiency of agricultural economic policies and institutional implementation mechanisms. Accordingly, the study recommended adopting more effective agricultural policies aimed at improving infrastructure, developing agricultural finance, encouraging investment, supporting modern technologies, and enhancing the institutional environment to strengthen the contribution of the Agri-sector to the Libyan economy.

Keywords: Economic Diversification; Agricultural Economic Policies; Agricultural Sector; Libyan Economy.

المقدمة

يشهد الاقتصاد الليبي منذ عقود اختلالاً هيكلياً يتمثل في الاعتماد الرئيسي على قطاع النفط، بوصفه المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والصادرات والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للتقلبات الخارجية والصدمات النفطية. في ظل هذا الواقع برزت قضية التنويع الاقتصادي باعتبارها أحد الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها جميع الحكومات الليبية المتعاقبة منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث أجمعت الخطط وبرامج التنمية والتحول على ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الصادرات غير النفطية وتنويعها؛ وذلك بهدف تحرير الاقتصاد الليبي من هيمنة قطاع النفط.

ويُعد القطاع الزراعي من بين القطاعات الحيوية التي تمتلك إمكانيات هائلة يمكن أن تسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتنشيط المناطق الريفية(OECD, 2025) ، فهو المصدر الرئيسي للغذاء (الامن الغذائي)، ومصدر دخل لنسبة كبيرة من الايدي العاملة، وله تداخلات مع معظم القطاعات الحيوية الأخرى، مثل: القطاع الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها من القطاعات، وللقطاع أهمية اقتصادية عالية فهو يساهم في حل مشاكل الفقر والبطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي (الأزرق وآخرون، 2025) .

ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم لدور القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الليبي، إضافة إلى تقييم أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية القطاع الزراعي وآليات تفعيل دوره في دعم التنويع الاقتصادي المنشود.

مشكلة الدراسة

يُعدّ القطاع الزراعي أحد القطاعات الإنتاجية ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الليبي، لما يؤذيه من دور في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية المستدامة. وقد تبنت الحكومات الليبية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي

العديد من الخطط والبرامج الهادفة إلى تطوير القطاع الزراعي وتوسيع مساهمته في الإنتاج والتشغيل ودعم التشابكات القطاعية للحد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

إلا أن الواقع الاقتصادي يشير إلى استمرار الاعتماد على واردات الغذاء، وهيمنة القطاع العام على خلق فرص العمل، إلى جانب هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط. بما يعكس محدودية مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي على الرغم من الإمكانات التي يتمتع بها والجهود المبذولة لتطويره.

ومن هنا، تبرز الإشكالية البحثية في عدم وضوح أسباب ضعف أداء القطاع الزراعي في ليبيا، ومدى فعالية السياسات والبرامج المعتمدة في توظيفه كأداة للتنويع الاقتصادي، وهو ما يستدعي دراسة تحليلية لتشخيص هذه الإشكالية، والكشف عن العوائق التي تحدّ من فاعليته. عليه تم صياغة السؤال الرئيسي على الشكل التالي:

إلى أي مدى يسهم القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الليبي، وما مدى فاعلية السياسات الاقتصادية الزراعية الحالية، وما الآليات المناسبة لتفعيلها بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة؟

وانطلاقاً من هذا التساؤل، تم صياغة عدد من الأسئلة الفرعية التالية والتي تُسهم مجتمعة في الإجابة عنه .

1) إلى أي مدى يسهم القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الليبي، من خلال زيادة مساهمته في الناتج الإجمالي؟

2) ما دور القطاع الزراعي في خلق فرص العمل، وإلى أي مدى يسهم ذلك في دعم التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على القطاع العام؟

3) ما طبيعة السياسات الحكومية والاقتصادية الزراعية المتبعة في ليبيا، وما مدى اتساقها وفعاليتها في تحسين أداء القطاع الزراعي خلال الفترة محل الدراسة؟

4) هل أسهمت السياسات الزراعية في الحد من الاعتماد على الواردات الزراعية في إطار التنويع الاقتصادي؟

5) ما أبرز المعوقات الاقتصادية والمؤسسية التي تحدّ من فعالية قطاع الزراعة للإسهام في التنويع الاقتصادي؟

فرضية الدراسة

واستناداً إلى تساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة :

يتسم دور السياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا بالضعف في دعم أداء القطاع الزراعي، وهو ما يحدّ من مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

لاختبار الفرضية الرئيسية، تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية بوصفها امتدادات تحليلية لها.

1) تتسم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالضعف، بما يعكس محدودية دوره في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا.

2) يظل دور القطاع الزراعي في خلق فرص العمل محدوداً، ولا يشكل بديلاً فعالاً للقطاع العام في سوق العمل

3) تعكس السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة في ليبيا محدودية في الاتساق والفعالية، الأمر الذي لم ينعكس إيجاباً على أداء القطاع الزراعي .

4) لم تُسهم السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة في تقليص الاعتماد على الواردات الزراعية بشكل ملموس.

5) تشكل المعوقات الاقتصادية والمؤسسية أحد الأسباب الرئيسة التي تحدّ من فاعلية القطاع الزراعي في الإسهام في تنويع الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة

1) يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بما يحقق تنويعاً حقيقياً ومستداماً، في ظل التحديات الراهنة والمرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وتراجع معدلات إنتاجه.

2) كما تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على دراسة قطاعية متعمقة تربط بين سياسات التنويع الاقتصادي وآليات تنفيذها، وواقع أداء القطاع الزراعي، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات السابقة.

أهداف الدراسة

1) تحليل واقع القطاع الزراعي في ليبيا، وتقييم مدى مساهمته في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا.

2) تقييم وتحليل السياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا، وتحديد مدى فعاليتها في تعزيز دور القطاع الزراعي بما يحقق التنويع الاقتصادي في ليبيا.

3) تحديد أبرز المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية التي تحدّ من فعالية القطاع الزراعي في الإسهام في تنويع الاقتصاد الليبي.

4) تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات لتصميم تدخلات أكثر فاعلية، في ضوء الفرص والتحديات الراهنة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع قطاع الزراعة في ليبيا وتحليل اتجاهات أدائه ودوره في التنويع الاقتصادي؛ لقياس الأهمية النسبية لهذا القطاع واختبار ارتباط السياسات الاقتصادية الزراعية بالتنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000–2024، تم استخدم المنهج القياسي التحليلي البسيط بالاعتماد على مؤشرات كلية تتمثل في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، نسبتها في التشغيل، ومعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات. وفي الجانب التقييمي، تم بناء مصفوفة سياسات تحليلية لتقييم السياسات الاقتصادية الزراعية من حيث الاتساق الداخلي ودرجة انسجامها مع أهدف التنويع الاقتصادي. للحصول على البيانات، استندت للدراسة إلى المسح المكتبي للدراسات والتقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات ذات الصلة، إضافة إلى بيانات اولية جُمعت عبر استبيان موجه لعينة من المزارعين وأصحاب الأنشطة الزراعية، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS عبر أدوات الإحصاء الوصفي والجداول التقاطعية.

الدراسات السابقة

دراسة أجراها الأزرق واخرون (2025) بهدف تقييم السياسات الزراعية في ليبيا وما حققته من نجاح أو فشل في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والاحصائي، لقياس مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، تطور الإنتاج والإنتاجية للهكتار، والرقعة المزروعة وتطورها، وتطورات التجارة الخارجية. أظهرت الدراسة أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، لذي توصي بضرورة وضع اليات لقياس ومتابعة أداء السياسات الزراعية بشكل مستمر لضمان تحقيق أهدافها.

في دراسة أخرى قامت بها السخري وأسماء (2024)، من أجل تحليل أثر تنمية القطاع الخاص على التنوع الاقتصادي في الجزائر بين 2000–2022. استخدم الباحثان المنهجين التحليلي والكمي القياسي، وتوصلوا إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري متدنية، رغم وجود أثر معنوي له على التنويع الاقتصادي دال على قدرته على تحقيق التنويع. لكن هناك عوائق في بيئة العمل تواجه القطاع الخاص.

دراسة أجراها عبد الرحمن (2023) لقياس وتحليل أثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2002–2022). استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، ووجدت علاقة قوية بين متغيرات الدراسة. أوصى الباحث بدعم سياسة التنوع الإنتاجي.

قام بازينة (2021) بدراسة حول التنوع الاقتصادي في ليبيا بهدف معرفة أثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962–2014، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التنويع وعلاقته بالنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى انخفاض التنويع في الصادرات والإيرادات، وذلك يعود للظروف الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة طردية بين التنويع والنمو الاقتصادي.

قام با الخيل والبكر (2019) بدراسة حول تأثير الأنشطة الاقتصادية على النمو في القطاع الخاص في السعودية من 1970 إلى 2017. استخدموا منهجاً تحليلياً لفهم العلاقات بين هذه الأنشطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية، وكانت الصناعات التحويلة الأكثر تأثيراً. أوصت الدراسة بتوجيه الاستثمارات نحو هذا النشاط لتعزيز التنوع الإنتاجي.

بغني، طارق (2018)، تناول التنويع الاقتصادي في ليبيا، بهدف تحليل واقع ودرجة التنوع في الاقتصاد الليبي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2014). وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الكمي باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، وربطها بمعدلات النمو. وخلصت إلى ضعف درجة التنوع في الاقتصاد الليبي وهو ما انعكس سلبا على استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا، وقد أوصت بضرورة تبني سياسات تنويع فعالة، خاصة في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

تعقيب على الدراسات السابقة

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن معظم الدراسات التي تناولت قضية التنويع الاقتصادي في السياق الليبي، نجد أنها ركزت على التحليل الكمي للعلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، دون التعمق في تحليل قنوات التأثير أو التحديات البنيوية والمؤسسية التي تعيق تحقيق التنويع. كما اتسمت هذه الدراسات بطابع شمولي عام، حيث تناولت القطاعات الإنتاجية مجتمعة، دون تحليل كل قطاع على حدة، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تقييم فعالية سياسات التنويع وآليات تنفيذها داخل كل قطاع، أو تحليل الأطر المؤسسية التي تحكم أداء هذه القطاعات. وعليه، تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب دراسات قطاعية متعمقة تربط بين سياسات التنويع الاقتصادي وآليات تنفيذها من جهة، وواقع أداء القطاعات الإنتاجية وتحدياتها المؤسسية من جهة أخرى. عليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في سد هذه الفجوة البحثية من خلال اعتماد مقاربة تحليلية قطاعية تركز على القطاع الزراعي وتحليله بشكل أعمق هيكلياً، مؤسسياً، تمويلياً، وذلك عبر دمج التحليل الكمي والنوعي لتقييم دوره في التنويع الاقتصادي، وتحليل السياسات ذات الصلة وآليات تفعيلها، ضمن إطار مؤسسي وتشريعي واضح.

مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

التنويع الاقتصادي مفهوم واسع، وله تعاريف متعددة ومتباينة تعتمد على الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ففي الوقت الذي يربطه البعض بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو بتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، يربطه آخرون بتنويع الأسواق الداخلية وأسواق الصادرات (السخري وأسماء، 2024). وفيما يخص البلدان المنتجة للنفط فإن التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد المطلق على قطاع النفط كمصدر رئيسي لإيرادات العامة، من خلال تنمية قطاع غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، بمعنى آخر تهيئة اقتصاد تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط (على واخرون، 2021). أما بالنسبة لأهداف التنويع الاقتصادي، يعتبر التنويع سياسية تنموية

تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي، وتفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وقادرة على توفير فرص عمل ورفع معدلات النمو (بن شاكر 2020).

ينقسم التنويع الاقتصادي حسب المستويات إلى تنويع اقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي. اما على المستوى الكلي فيمكن التمييز بين تنويع الهيكل الإنتاجي، تنويع هيكل الصادرات، تنويع هيكل الواردات، تنويع فرص العمل، التنويع الجغرافي للأسواق، تنويع الاستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر التمويل والدخل (السخري وأسماء، 2024). في حين أن التنويع الاقتصادي على المستوى الجزئي يشتمل على التنويع العمودي (الرأسي)، التنويع الأفقي، التنويع الجانبي، التنويع الشامل، التنويع الجغرافي، والتنويع المالي (علي واخرون، 2021).

دوافع التنويع الاقتصادي ومحدداته

استند أصحاب فكرة التنويع الاقتصادي على مجموعة من المبررات والدوافع الأساسية لسياسة التنويع في الدول النفطية، ومن أهمها ما يلي:

1) عدم استقرار أسعار النفط: إن تذبذب الطلب العالمي على النفط يؤدي إلى تقلبات مهمة في عوائد الصادرات النفطية من النقد الأجنبي، والإيرادات الحكومية والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي (السخري وأسماء، 2024). بالتالي فالتنويع الاقتصادي سوف يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل والتي ستساهم بدورها في تعزيز وتنويع واستقرار الإيرادات الحكومية، هذا الاستقرار يمكّن الدولة من تبني سياسة إنفاق حكومية أكثر اتزاناً واستدامة، ويحدّ من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي، مما يفضي في النهاية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكثر مقاومة للصدمات الخارجية.

2) تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: عند تعرض الدول النفطية لأزمات انخفاض أسعار النفط فأنها تتعرض لخطر انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، أي تقليص قدرات هذه الدول على تغطية وارداتها أو تمويل عملية التنمية. بالتالي فالتنويع الاقتصادي سوف يؤدي إلى توسيع قاعدة السلع المصدرة، التي ستساهم بدورها في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور في تحقيق عائدات كبيرة مما ينجم عنها تأثير في الإنتاج الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي (علي واخرون، 2021).

3) تعزيز التنمية المستدامة: يعد الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو الاقتصاد الذي يستطيع خلق وتوفير فرص عمل للأجيال القادمة، والأقل تأثراً بالصدمات، وأكثر قدرة على زيادة القيمة المضافة، وبالتالي فإن ارتفاع درجة التنويع ستؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة (السخري وأسماء، 2024).

محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطاً بمجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تعيق عملية التنويع إذا لم تتم معالجتها، ووفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، يمكن تلخيص هذه المتغيرات في الجدول رقم (1) استنادا إلى مزوزي وقويدري (2021) وعلى واخرون (2021).

جدول 1: المتغيرات التي تحدد نجاح او فشل عملية التنويع الاقتصادي وكيف

ت	المتغيرات	تعريف المتغيرات	كيف يمكن للمتغيرات ان تحد من نجاح التنويع الاقتصادي
1	متغيرات مادية	ترتبط بتركيبة الاقتصاد، البنية التحتية، والتكنولوجيا رأس المال البشري .... الخ	الاستثمار يوفّر التمويل، البنية التحتية تفتح الطريق، رأس المال البشري يقدّم المهارات، التكنولوجيا تضيف القيمة، والموارد الطبيعية

ت	المتغيرات	تعريف المتغيرات	كيف يمكن للمتغيرات ان تحد من نجاح التنويع الاقتصادي
			توفر الطاقة والمواد الخام. من دون هذه المتغيرات يبقى التنويع مجرد خطة على الورق
2	السياسات العامة	ترتبط بفعالية السياسة المالية، التجارية، النقدية، الصناعية، الاجتماعية، الأمنية،	ضعف فعالية السياسات العامة، فمثلاً السياسات المالية والنقدية غير المنضبطة تؤدي إلى بيئة غير مستقرة، وهو ما يثني عن الاستثمار في التنويع
3	متغيرات الاقتصاد الكلي	مثل سعر الصرف، معدل التضخم، ميزان المدفوعات	غياب الاستقرار الكلي في سعر الصرف، التضخم، الميزان التجاري يجعل التنويع هشاً وغير مستدام.
4	المتغيرات المؤسسية	كفاءة المؤسسات، القوانين، الحوكمة	ضعف او غياب مؤسسات قوية لدعم القطاعات غير النفطية، أو انتشار الفساد يضعف الثقة ويعرقل الاستثمار
5	الوصول للأسواق	الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ضعف البنية التحتية، غياب اتفاقات دولية، الاعتماد على سوق داخلي	درجة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية يتيح للدولة تنويع صادراتها ويزيد من تدفق الاستثمارات. ويحدث العكس إذا كان الانفتاح محدوداً

المصدر: اعداد وتجميع الباحثان استناد إلى مزوزي وقويدري (2021، ص: 67)، على واخرون (2021، ص: 151).

استراتيجيات التنويع الاقتصادي وشروط نجاحها

استنادًا إلى ما أورده بن شاكر (2020) يمكن تصنيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى ثلاث فئات رئيسية، والتي هي:

1) استراتيجيات الترابط تشمل التنويع المترابط الذي يستخدم موارد المؤسسة في مجالات قريبة ويزيد الربحية، التنويع غير المترابط الذي يضيف منتجات جديدة من مجالات مختلفة، مما يعزز توزيع المخاطر لكنه يزيد من تعقيد الإدارة. يعتمد التنويع غير المترابط على العوامل المالية بينما التنويع المترابط ينظر له كقيمة استراتيجية.

2) استراتيجيات النمو: تتنوع بين استراتيجية النمو المتوازن والتي تهدف إلى تحقيق نمو متساوٍ بين القطاعات وأن نجاحها في البلدان النامية قد يتعثر بسبب ضيق السوق، لذا من المهم توزيع الاستثمارات بشكل واسع. استراتيجية النمو غير المتوازن تركز على بعض القطاعات الرئيسية لتجذب الاستثمارات لبقية القطاعات. رغم فوائدها، إلا ان اعتمادها على عدم التوازن كدافع للنمو، قد يعرقل عملية التنمية.

3) استراتيجية التصنيع: تشمل إستراتيجية إحلال الواردات التي تهدف إلى استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية، بدعم حكومي كرفع الرسوم الجمركية على الواردات. تتميز هذه الاستراتيجية بحماية الصناعات المحلية بما يقلل العجز في ميزان المدفوعات. وكذلك استراتيجية إحلال الصادرات التي تقتضي بإحلال الصادرات من المواد الأولية بصادرات من المنتجات المصنعة والنصف مصنعة لتحقيق نمو اقتصادي مدعوم بعائدات التصدير. حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً في كوريا الجنوبية وماليزيا، ولكن تطبيقها في الدول النامية يواجه عدة تحديات أبرزها ضعف مستوى الأداء التكنولوجي والمنافسة

شروط نجاح إستراتيجيات التنويع الاقتصادي

يشير عبدالرحمن (2023) إلى مجموعة من الشروط اللازمة لنجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي، والمتمثلة في الاتي:

1) إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة من خلال الاضطلاع بدور استراتيجي في توجيه عملية التنمية وإحداث التحولات اللازمة في الهيكل الاقتصادي والتركيبة القطاعية للاقتصاد.

2) تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي باعتباره شريكاً للدولة، بما يعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية.

3) الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء المالية أو النقدية أو المتعلقة بتعزيز آليات السوق، بما يدعم عملية التنويع الاقتصادي ويزيد الإيرادات ويسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4) توفير مناخ استثماري ملائم من خلال مراجعة التشريعات النافذة وتقديم التسهيلات والضمانات اللازمة لتحفيز المستثمرين، بما يسهم في دعم جهود التنويع الاقتصادي.

5) دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في تزويد المنشآت الكبيرة بالمدخلات الإنتاجية، وتلبية احتياجات الأسواق المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يعزز التنوع الاقتصادي.

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي تتفاوت فيما بينها حسب ملاءمتها لأغراض القياس (الخطيب، 2014). ومن أهم المؤشرات دالة على التنويع: معدل ودرجة التغير الهيكلي، درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار سعر النفط، تطوير الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، الإسهام النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. معظم هذه المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي، إلا أنها لا تعطي درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي، فهناك مؤشران رئيسيان وهما مؤشر هيرفندال–هيرشمان الذي يقيس مستوى التركيز ويعد الأكثر شيوعاً، ومؤشر فلاديمير كوسوف الذي يقيس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد (فاروق ووردة، 2017). أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...إلخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التراكمي في الصادرات (فاروق ووردة، 2017)

قطاع الزراعة والسياسات الاقتصادية ذات العلاقة

الخصائص الاقتصادية لقطاع الزراعة

يُعدّ قطاع الزراعة أحد المكونات الهيكلية المهمة في الاقتصادات الوطنية، ليس فقط بوصفه مصدراً للإنتاج الغذائي، بل باعتباره قطاعاً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية واستراتيجية متداخلة (لزعر، 2023). وتنبع أهميته من قدرته على الإسهام في توليد الدخل وفرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتوفير مدخلات إنتاجية للصناعات التحويلية، بما يجعله ركيزة داعمة لمسارات التنمية المستدامة، خاصة في الدول الساعية إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على قطاع واحد (العصفور، 2003). كما أن القطاع الزراعي يتصف بأنه أقرب الانشطة إلى ان يكون تنافسياً، وتأتي هذه الصفة من التعدد الكبير للوحدات الزراعية، وتعدد المحاصيل الزراعية، وحرية الدخول والخروج من النشاط الزراعي. كما أن أحد أهم المظاهر الاقتصادية للقطاع الزراعي هو ارتفاع راس المال الثابت واللازم لعمليات الإنتاج الزراعي، حيث يتحمل المزارع الصيانة واندثار الأرض الزراعية والمباني والآلات، وفي نفس الوقت ان معظم الموارد الاقتصادية الزراعية كالأراضي الزراعية والآلات والعمل العائلي تتسم بالثبات على مستوى القطاع. ضف إلى ذلك أن الزراعة تتصف بالقابلية للتغير التكنولوجي، حيث اثبتت الدراسات أن العمليات الإنتاجية الزراعية شهدت تحولات جدرية نتج عنها استخدام الميكنة والانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة المتقدمة (ترفاس وبن حامد، 2020).

وفي إطار التنويع الاقتصادي، تتجلى أهمية قطاع الزراعة فيما يخلقه من روابط إنتاجية أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى، ولا سيما الصناعات الغذائية، والنقل، والتخزين، والخدمات اللوجستية. إذ يسهم القطاع في توسيع القاعدة الإنتاجية

من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية (العصفور، 2003)، ويعمل في الوقت ذاته على تحفيز الطلب على المنتجات الصناعية والخدمية المحلية، بما يعزز التشابكات القطاعية ويحد من الاختلالات الهيكلية. كما يؤدي تطوير الزراعة إلى تقليص الاعتماد على الواردات الغذائية، وتحسين مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو جيوسياسية، وهو ما يمنحه بعداً استراتيجياً في سياسات التنمية (بوخرص، 2023؛ عبدالجبار & عبده، 2021). ومع ذلك، فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النفطية لا تزال محدودة، نتيجة القيود الطبيعية والمناخية، إضافة إلى اختلالات هيكلية تتعلق بأنماط الاستثمار وتفضيل القطاعات الريعية. وتزداد هذه التحديات تعقيداً في ظل تصاعد المخاطر العالمية المرتبطة بتغير المناخ، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الغذاء، ما يضع الأنشطة الزراعية أمام ضغوط متزايدة، ويحد من قدرتها على أداء دورها التنموي التقليدي (مسعود، 2022) .

في المقابل، تُظهر بعض التجارب الدولية أن ضعف الظروف الطبيعية لا يشكل بالضرورة عائقاً حاسماً أمام توظيف الزراعة في استراتيجيات التنويع الاقتصادي. فقد تمكنت دول مثل المغرب من رفع مساهمة الناتج الزراعي الخام من 7% خلال الفترة (1998–2007) إلى 17.3% ما بين (2008–2018) مع مضاعفة القيمة المضافة وتعزيز الصادرات الغذائية (لزعر، 2023). كما حققت دول نفطية ذات بيئة صحراوية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، تقدماً نسبياً من خلال الاستثمار في الزراعة الذكية، والزراعة المحمية والمائية، بما أسهم في تحسين الإنتاجية وتعظيم العائد الاقتصادي للقطاع (الاسكوا والفاو، 2017). فعلى سبيل المثال، لقد أدت سياسة دعم المزارعين التي اتبعتها المملكة العربية السعودية خلال فترة التسعينيات إلى زيادة انتاج القمح وبلوغها مرحلة الاكتفاء الذاتي والاتجاه إلى التصدير، وكما أعطت السياسة السعرية للمنتجين فرصاً للحصول على أسعار مجزية تفوق في ارتفاعها الأسعار العالمية (طاهر، 1997).

السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع الزراعة

تُعد السياسات الاقتصادية الزراعية جزءاً من السياسات الاقتصادية الكلية، وتمثل مجموعة من الإجراءات التشريعية والإدارية والتنفيذية التي تستهدف تطوير القطاع الزراعي، وتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، دعم دخول المزارعين، وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وفي هذا السياق، تُسهم هذه السياسات في دعم مسار التنويع الاقتصادي وإعادة توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية أكثر استدامة. ووفقاً للتصنيف الذي أورده السلطان (2023)، يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع الزراعة إلى ستة محاور رئيسية، وذلك على النحو الآتي:

1) سياسة دعم الأسعار والدخل: تُعد من أهم أدوات التأثير في قرارات الإنتاج والاستهلاك، إذ تسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب واستقرار دخول المزارعين وتحفيز التوسع الإنتاجي. وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في الزراعة نظراً لتقلب الإنتاج والأسعار، حيث تساعد على تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتنظيم الاستيراد، وتشجيع الصادرات الزراعية. ويتطلب نجاحها وجود تنسيق مؤسسي فعال، وإعلان مسبق للأسعار وربطها بتكاليف مستلزمات الإنتاج وسياسة التمويل والتسويق، مع مراعاة التطور في الأسواق العالمية.

2) سياسات التمويل الزراعي: تُعد هذه سياسات أداة محورية لدعم الاستثمار الزراعي وزيادة الإنتاجية، عبر تمكين المزارعين من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتوسيع أنشطتهم وتحسين كفاءة استخدام المدخلات. يتسم النظام الائتماني الزراعي بتعدد مصادره بين المصارف الحكومية، والجمعيات التعاونية، وهو ما يتيح مرونة أكبر في تلبية احتياجات المزارعين. ويسهم الائتمان الموجه بكفاءة في رفع مستويات الدخل، خلق فرص عمل، وتعزيز دور الزراعة في التنويع الاقتصادي.

3) سياسات التسويق الزراعي: وفيما يتعلق بـ السياسات التسويقية، يبرز دور الدولة في تنظيم النشاط الزراعي وتصحيح اختلالات السوق التي تعجز آلياته عن معالجتها. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، واستقرار الأسعار، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز الاكتفاء الذاتي والتنمية الريفية. كما تلعب التعاونيات الزراعية دوراً محورياً في تحسين كفاءة التسويق، وتقوية القدرة التفاوضية للمزارعين، ودمجهم في سلاسل القيمة الزراعية.

4) السياسات الاقتصادية الاستثمارية الزراعية: تُشكل هذه السياسات ركيزة أساسية لتعزيز مساهمة الزراعة في التنمية، من خلال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال في أنشطة إنتاجية ذات عائد اقتصادي واجتماعي. ويتطلب جذب الاستثمار الزراعي توافر بيئة مؤسسية وتشريعية مستقرة، وبنية تحتية ملائمة، وتمويلاً كافياً، وتقنيات حديثة، بما يساهم في زيادة الناتج المحلي، خلق فرص عمل، وتحسين الأمن الغذائي.

5) السياسات التجارية (الاستيراد/التصدير): تسهم السياسات التجارية الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي عبر تنظيم الاستيراد، حماية الإنتاج المحلي، تشجيع الصادرات الزراعية، وتساعد هذه السياسات على التقليل من الاعتماد على الواردات الغذائية، توفير العملة الأجنبية، وتعزيز تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية، خاصة عند اقترانها بتطوير البنية التحتية للتخزين والتسويق.

6) سياسات الحوافز والضرائب: تلعب سياسات الحوافز والضرائب دوراً داعماً للقطاع الزراعي من خلال توفير حوافز مالية، ومدفوعات تعويضية، وتأمين زراعي، ومعلومات سوقية تقلل المخاطر وتحفز تنويع الإنتاج. كما تساهم السياسات الضريبية الملائمة في حماية الإنتاج المحلي ودعم الصادرات، بما يعزز مكانة الزراعة كأحد المحركات الأساسية للتنويع الاقتصادي.

تحليل دور القطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا:

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، فهو اقتصاد أحادي يعتمد بشكل رئيسي على النفط الذي تشكل ايراداته نحو 90% من الايرادات العامة، ويساهم النفط بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل النفط الخام حوالي 97% من الصادرات الليبية (محمد، 2022). تعتمد ليبيا بدرجة كبيرة على القطاع العام كمصدر رئيسي للتوظيف، حيث يوظف ما يصل إلى 85% من اجمالي القوى العاملة الليبية (الاسكو، 2020). تعتمد ليبيا اعتماداً كبيراً على واردات الغذاء، التي تغطي ما بين 75–90% من احتياجاتها الغذائية (OECD, 2025). ظاهرة الاقتصاد الخفي منتشرة ومتنامية بشكل واضح في الاقتصاد الليبي، حيث استأثر القطاع غير الرسمي بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي (الاسكو، 2020). تأتي الزراعة كأحد الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي، فهي مصدر الرئيسي للغذاء، والدخل، ولها تدخلات مع معظم القطاعات الحيوية الأخرى (الأزرق واخرون، 2025).

واقع القطاع الزراعي في ليبيا

تمتلك ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.8 مليون كم²، تقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو 2% من إجمالي المساحة (الفزواني، 2016). المناخ فهو عبارة عن خليط من مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي، تعد المياه الجوفية اهم الموارد المائية التي يتم استغلالها في ليبيا، خاصة بعد ربط شبكة مياه النهر الصناعي بالساحل (مجلس التخطيط الوطني، 2013). يتكون نمط زراعة المحاصيل المروية من حوالي 52% من المحاصيل الدائمة بما في ذلك الزيتون، أشجار الفاكهة والحمضيات والأعلاف. أما 48% المتبقية فتتكون من المحاصيل السنوية مثل القمح والشعير والخضروات والبطاطا وغيرها. ترى بعض الدراسات أن الإنتاج الزراعي المحلي يلبي الاحتياجات المحلية خاصة من الفواكه والخضروات وزيت الزيتون ويوفر 25% من متطلبات الحبوب. يواجه قطاع الزراعة عدداً من التحديات للحفاظ على نموه وتطوره. إن قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وعدم انتظام هطول الأمطار ومحدودية شبكات الري تشكل تحدياً كبيراً؛ كما أن الأراضي

الصالحة للزراعة تتقلص بشكل كبير بسبب تناقص منسوب المياه وزيادة الملوحة، بالإضافة إلى التحديات العامة كنقص العمال المهرة، والتمويل ومحدودية البدور والأسمدة والمبيدات التي تتوفر بشكل محدود في السوق المحلي (الاسكوا، 2020).

تجهيز البيانات

تم ترميز البيانات وفقاً لمقاييس ليكرت الخماسي لتحليل اتجاهات المبحوثين، بحيث أعطيت 5 = موافق بشدة، 4 = موافق، 3 = محايد، 2 = لا أوافق، 1= لا أوافق بشدة. عليه فإن المتوسطات الأقل من 3 تعكس اتجاه سلبياً نحو فاعلية السياسات الاقتصادية الزراعية، في حين تشير المتوسطات الأعلى من 3 إلى الاتجاه الإيجابي.

معاملات الثبات (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان

تم حساب معاملات الثبات Cronbach's Alpha لكل محور رئيسي من محاور الاستبيان بعد تحويل (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، لا أوافق بشدة = 1)، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2: معاملات الثبات (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha	مستوى الثبات
دوافع التوجه للنشاط الزراعي	12	0.892	ممتاز
السياسات الاقتصادية الزراعية: (الدعم، الائتمان، الاستثمار، التجارة، الحوافز)	25	0.914	ممتاز
التحديات والمخاطر: (اقتصادية، مؤسسية وتنظيمية، اللوجستية، عمالية، مناخية)	5	0.877	جيد
المقياس الكلي	42	0.938	ممتاز

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي للاستبيان:

القيمة المقبولة: أكبر من 70% إذا كانت القيم أقل، يتم حذف الفقرات التي تسبب خللاً في معامل الثبات.

الجدول 3: معامل ألفا كرونباخ (α) والاتساق الداخلي للسياسات الاقتصادية الزراعية

المحور	عدد الأسئلة	معامل ألفا	التقدير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
السياسات التجارية (الاستيراد / التصدير)	5	0.887	مرتفع جداً	2.53	1.15	ضعيف
سياسات الائتمان والتمويل الزراعي	6	0.886	مرتفع جداً	2.63	1.16	ضعيف
السياسات التسويقية	4	0.868	مرتفع جداً	2.60	1.13	ضعيف
السياسات الاستثمارية	5	0.854	مرتفع جداً	2.51	1.15	ضعيف
دوافع التوجه للنشاط الزراعي	11	0.809	مرتفع	-	-	-
سياسات الحوافز والضرائب	5	0.730	مقبول	2.88	1.16	متوسط
سياسات دعم الأسعار والدخل	5	0.712	مقبول	2.98	1.17	متوسط
المتوسط العام	6	0.821	مرتفع	2.69	1.15	ضعيف

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

كما تم حساب معامل كرونباخ (α) لثبات الأداة، وتعتبر جيدة إحصائياً وتؤكد اتساق الإجابات، الجدول (4):

الجدول 4: معامل ألفا كرونباخ (α) ودرجة ثبات محاور الاستبيان

المحور / الأداة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ (α)	درجة الثبات
المحور الأول: واقع القطاع الزراعي ومساهمته في التنويع.	5	0.84	مرتفع جداً
المحور الثاني: السياسات الاقتصادية والتمويلية الزراعية.	6	0.81	مرتفع
المحور الثالث: المعوقات (الاقتصادية، المؤسسية، التشريعية).	8	0.88	مرتفع جداً

المحور الرابع: المقترحات والحلول المستقبلية.	5	0.79	جيد جداً

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

تفسير القيمة الإحصائية للثبات:

القيمة الإجمالية للاستبانة ككل بلغت نحو 0.89، وهذا تعني أنها تتمتع بدرجة ثبات عالية جداً، حيث إن الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاقتصادية هو 0.70. وتشير قيم الاتساق الداخلي إلى أن جميع الأسئلة داخل كل محور قابلة للتعميم وموثوقة إحصائياً. كما أن قيم صلاحية الأداة قد تجاوزت 0.80 في جميع المحاور، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على هذه البيانات في صياغة توصيات عملية لصانعي السياسات في ليبيا.

خصائص عينة الدراسة:

بلغ عدد الاستجابات الواردة إلكترونياً 111 استجابة، إلا ان عدد الاستجابات الصالحة للتحليل الاحصائي بعد مراجعة البيانات وتنظيفها بلغ 106 استجابة. يعد هذا الحجم مناسباً لطبيعة الدراسة الاستطلاعية والتحليلية، خاصة أن العينة ضمت فئات متنوعة من المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي فضلا عن المتخصصين من الأكاديميين ومهندسين زراعيين. وأظهرت البيانات الأولية عددا من الملامح المهمة:

الفئة العمرية: أظهرت النتائج تنوعاً عمرياً، مع أن 62.2% من المبحوثين تركزت أعمارهم بين 40–59 سنة، ما يعكس تركز الفئة الأكثر خبرة في الفئات العمرية المتوسطة والعليا.

الشكل البياني 1: توزيع الفئات العمرية للعينة

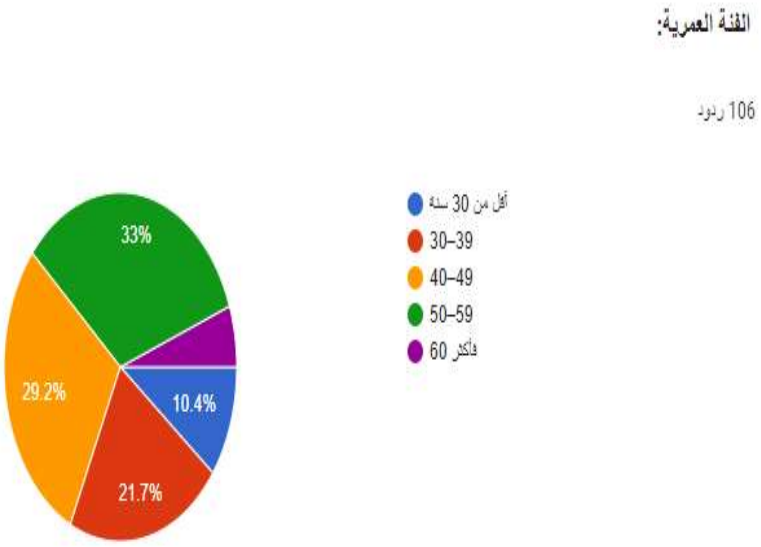

المستوى التعليمي: يعكس التوزيع الديموغرافي للعينة تنوعاً يثري الدراسة، حيث شملت أكاديميين، مهندسين زراعيين، وأن 92.5 % من المبحوثين يحملون مؤهلات جامعية أو دراسات عليا، وهي نسبة مرتفعة للغاية وتعكس ارتفاع مستوى الوعي لدى العينة تجاه القضايا الزراعية والسياسات الاقتصادية.

الشكل البياني رقم 2: المستوى التعليمي للعينة

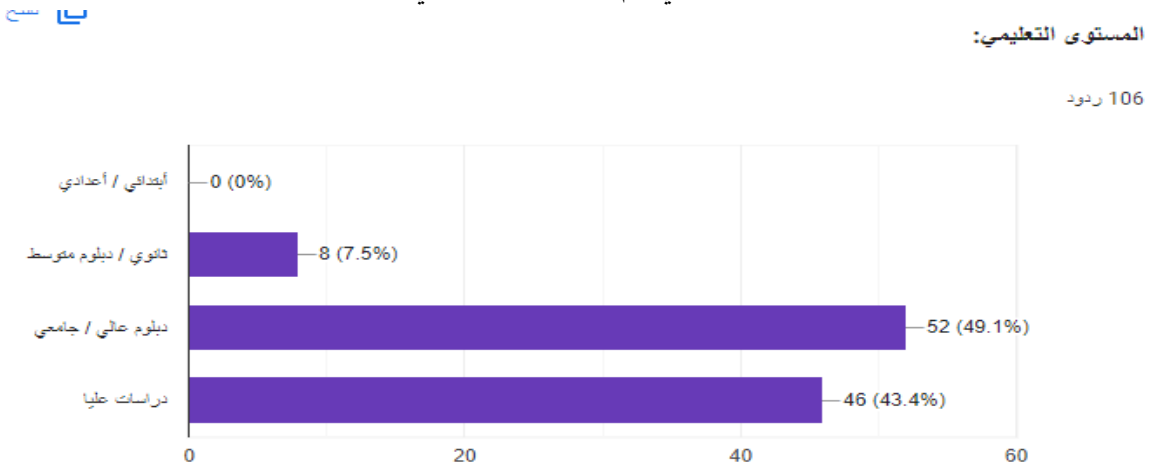

ما يقارب 57.8% من المبحوثين يمارسون الزراعة كنشاط إضافي، إلى جانب نحو 18.1% يمارسونها كنشاط رئيسي، 75% يعملون في القطاع العام، وهو ما يعكس وجود ارتباط اقتصادي بالقطاع، سوء كمصدر أساسي للدخل او مكمل له.

الجدول 5: المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور الرئيسية (Likert 1–5)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
دوافع التوجه للنشاط الزراعي (دوافع إيجابية)	4.21	0.68	مرتفع (أوافق)
السياسات الاقتصادية الزراعية (فعالية)	2.45	0.92	منخفض (لا أوافق)
التحديات التي تواجه النشاط الزراعي (شدة التحديات)	4.43	0.57	مرتفع جداً

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

أعلى دافع: تحسين مستوى المعيشة (متوسط = 4.52)، أعلى فعالية سياسية: سياسات دعم الأسعار والدخل (متوسط = 2.98)، أدنى فعالية سياسية: السياسة الاستثمارية (متوسط = 2.51)، أعلى تحدي: ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج (ذُكر في 78% من العينات).

التحليل الوصفي وعرض النتائج:

تجدر الإشارة إلى أن تفسير النتائج الواردة في هذه الدراسة يستند إلى قراءة تكاملية تجمع بين المؤشرات الكمية ونتائج الاستبيان، مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والمؤسسية التي اتسمت بها البيئة الزراعية في ليبيا خلال فترة الدراسة. وعليه، فإن أي تباين أو اختلاف في المؤشرات أو في تقييمات المبحوثين يُفسَّر في ضوء التحديات الاقتصادية والمؤسسية التي أثرت في استمرارية السياسات الاقتصادية الزراعية وآليات تنفيذها، دون افتراض وجود علاقة سببية مباشرة بين المؤشرات الإحصائية والمتغيرات المؤسسية.

منذ مطلع ستينيات القرن العشرين، اضطلعت الدولة الليبية بدور محوري في توجيه وتنظيم النشاط الزراعي عبر سياسات اقتصادية ومؤسسية استهدفت تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين مستوى معيشة الريف، ورفع كفاءة الإنتاج. فقد ركزت الخطة الاقتصادية (1963–1968) على استصلاح الأراضي، واستيطان المزارعين، وتثبيت أسعار بعض المنتجات، وتوفير التمويل، وتعزيز الجمعيات الزراعية، أُنشئت وزارة الزراعة والمؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي. ومع خطط التنمية اللاحقة (1973–1980)، توسع تدخل الدولة ليشمل مشاريع زراعية متكاملة، وإنشاء مؤسسات للبحث والإرشاد الزراعي. غير أن

مرحلة التحول (1981–1985) شهدت تراجع فاعلية هذه السياسات نتيجة تغييرات مؤسسية وصدمات نفطية. تعكس هذه الخطط تصوراً تنموياً يعتبر الزراعة أحد القطاعات الداعمة للتنويع الاقتصادي في ليبيا. من أجل تقييم هذه السياسات تم تصميم مصفوفة تحليلية تربط أدوات التدخل (التسعير، الدعم، الائتمان، الاستثمار، الحوافز) بمخرجات القطاع، وتم كذلك تقدير فاعلية تلك السياسات باستخدام مقياس وصفي (ضعيف، متوسط، قوي)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول 6: المصفوفة التحليلية المقترحة لتقييم السياسات الزراعية في ليبيا

نوع السياسة	اهداف السياسة	أدوات التدخل	مؤشرات التقييم	الأثر على التنويع	ملاحظة تخليلية
سياسات دعم الأسعار والدخل	استقرار الدخل، تحفيز الإنتاج، الامن الغذائي	أسعار ضمان، دعم مدخلات، تنظيم الاستيراد	تطور الإنتاج الزراعي، تقلب الأسعار، فجوة الاستيراد الغذائي	توسيع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات	ضعف التنسيق المؤسسي وتذبذب آليات التسعير
سياسات التمويل والائتمان	رفع الإنتاجية، دعم الاستثمار الزراعي	قروض قصيرة، متوسطة، طويلة الاجل، خدمات إنتاجية، جمعيات	حجم الائتمان الزراعي، عدد المستفيدين، نمو الإنتاج	خلق فرص عمل وتعزيز الأنشطة الإنتاجية	محدودية الوصول للتمويل وارتفاع المخاطر
السياسات التسويقية	الأمن الغذائي، تحسين مستوى المعيشة، رفع الإنتاجية	استصلاح الأراضي، استيطان المزارعين، تثبيت الأسعار، توفير التمويل، تعزيز الجمعيات الزراعية	هوامش التسويق، الفاقد الزراعي، استقرار الأسعار	دمج الزراعة في سلاسل القيمة	ضعف البنية التسويقية وغياب البيانات
السياسات الاستثمارية	جذب الاستثمار، زيادة الناتج الزراعي	تشريعات، بنية تحتية، حوافز استثمارية	حجم الاستثمار الزراعي، مساهمة الزراعة في الناتج	تنويع مصادر الدخل الوطني	تأثر الاستثمار بعدم الاستقرار المؤسسي
السياسات التجارية	جذب الاستثمار، زيادة الناتج الزراعي	رسوم جمركية، دعم الصادرات	ميزان التجارة الزراعية، حجم الواردات	تقليل الاعتماد الخارجي	هيمنة الواردات وضعف القدرة التنافسية
سياسات الحوافز والضرائب	تحفيز الإنتاج وتنويعه	إعفاءات ضريبية، دعم مباشر، تأمين زراعي	تنوع المحاصيل، نمو الإنتاج المحلي	دعم التحول الهيكلي للاقتصاد	محدودية الاستهداف وضعف الاستدامة

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مصادر متعددة تم الإشارة لها في مثنى الشرح ادناه

أظهرت نتائج التحليل وجود اتجاه عام يميل إلى عدم الرضا عن فاعلية السياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا، حيث جاءت معظم المتوسطات الحسابية أقل من 3، وهو ما يعكس إدراك المبحوثين لوجود قصور واضح في السياسات المطبقة وعدم قدرتها على إحداث تحول فعلي في أداء القطاع. كما كشفت النتائج عن فجوة واضحة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي على ارض الواقع، حيث سجلت عبارة (توجد فجوة بين ما تعلن عنه السياسات وما يتم تطبيقه فعلياً) أعلى متوسط

حسابي بلغ 3.93، وهو ما يعكس اتفاقاً واسعاً بين المبحوثين على ان المشكلة لا ترتبط فقط بضعف السياسات، بل أيضا بضعف التنفيذ وغياب الاستمرارية والمتابعة.

1) سياسات دعم الأسعار والدخل: تمثلت السياسة السعرية التي انتهجتها الدولة الليبية في قطاع الزراعة في تحديد أسعار مناسبة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية كأداة لتحفيز المزارعين على التوسع في الإنتاج. ولتفعيل هذه السياسة، خصصت الخطة (1963–1968) اعتمادات مالية، سواء لتكوين احتياطي استراتيجي من المحاصيل الزراعية أو لشراء الفائض الإنتاجي. وقد ارتكزت هذه السياسة على محورين؛ أولهما تخزين كميات من الغلال بوصفها احتياطياً للطوارئ، وثانيهما تقديم دعم سعري مباشر للمنتجات الزراعية بهدف تشجيع زيادة الإنتاج وتحسين استقرار دخل المزارعين (الذرعاني، 2013). في هذا السياق كشفت نتائج الدراسة الميدانية الواردة في الجدول (7) أن المتوسط العام للسياسة السعرية بلغت نحو 2.98، بينما بلغ الانحراف المعياري العام 1.17 وهو ما يعكس اتجاهاً متوسطاً يميل إلى الضعيف، بما يشير إلى محدودية فاعلية سياسات دعم الأسعار والدخل الزراعي في ليبيا من وجهة نظر المبحوثين.

الجدول 7: سياسات دعم الأسعار والدخل في القطاع الزراعي

1) سياسات دعم الأسعار والدخل في القطاع الزراعي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
تشجع سياسات دعم الأسعار والدخل على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي.	3.72	1.03	مرتفع
تتناسب سياسات دعم الأسعار والدخل مع تكاليف الإنتاج التي يتحملها المزارع.	2.67	1.02	ضعيف
توجد جهة واضحة ومنظمة مسؤولة عن تحديد الأسعار المنتجات الزراعية.	2.53	1.27	ضعيف
تشجع سياسات دعم الأسعار والدخل على زراعة المحاصيل المهمة للأمن الغذائي.	3.27	1.19	متوسط
سياسات دعم الأسعار والدخل الحالية فعالة في دعم المزارعين.	2.72	1.32	متوسط
المتوسط العام للمحور	2.98	1.17	متوسط

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

على الرغم من وجود تباين نسبي في تقييم المبحوثين للسياسة السعرية، حيث ان بعضهم أقر بأنها قد تساعد جزئياً في تشجيع الإنتاج الزراعي، وسجلت عبارة (تساعد سياسة دعم الأسعار على تشجيع زيادة الإنتاج) متوسطاً بلغ 3.72، إلا أن التقييم العام ظل أقرب إلى عدم الرضا عن قدرتها على دعم القطاع الزراعي بصورة فعالة، وذلك لعدم وجود جهة واضحة مسؤولة عن التسعير، وكذلك ضعف ارتباط الأسعار بتكاليف الإنتاج الفعلية، وغياب الاستقرار في اليات التسعير. وتشير هذه النتائج إلى ان السياسة السعرية الزراعية في ليبيا لا تزال عاجزة عن لعب دور فعال في توجيه الإنتاج الزراعي وحمايته. بالتالي فأن هذه النتائج تدعم الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بضعف فعالية السياسات الاقتصادية الزراعية.

2) سياسات الائتمان والتمويل الزراعي: منذ الاستقلال، اعتمدت الدولة الليبية سياسة ائتمانية زراعية هدفت إلى دعم المزارعين وتعزيز قدرتهم على تنفيذ الأنشطة الإنتاجية، عبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين لتمويل تسوية الأراضي، وصيانة الآبار، وتحسين أساليب الري. فقد أُنشئ البنك الزراعي الوطني عام 1957 ليضطلع بمهمة منح القروض الزراعية والإشراف عليها. وخلال الخطة (1963–1968)، استمر التوسع في منح القروض ليستفيد منها عدد متزايد من المزارعين. ومع الخطة الثلاثية (1972–1973)، شهد الائتمان الزراعي توسعاً ملحوظاً في عدد القروض وقيمتها، إلى جانب تمويل الآلات الزراعية. غير أن الخطة (1981–1985) اتجهت نحو تقديم الائتمان في شكل خدمات إنتاجية (الذرعاني، 2013). مع التغيرات السياسية بعد 2011 أصبح الائتمان الزراعي يتسم بعدم الوضوح (مسعود، 2022)

وبالنظر إلى الأرقام الواردة بالجدول رقم (8) يتبين أن متوسط قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي خلال الفترة (2000–2011) قد بلغت 867.42 مليون دينار، وأن قيمة القروض الزراعية ارتفعت سنوياً بمتوسط 122.9 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 29.4% خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا تتوفر بيانات عن القروض الممنوحة للسنوات ما بعد 2011، وذلك بسبب توقف المصرف عن منح المزيد من القروض إلى حين بداء العملاء في تسديد الأقساط التي توقفوا عن سدادها منذ فترة طويلة.

الجدول 8: قروض المصرف الزراعي حسب آجال الاستحقاق خلال الفترة من 2000–2011، بالمليون د.ل

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي	113.0	131.2	232.7	298.0	370.4	717.0	1,175.0	1,400.1	1,475.1	1,467.4	1,457.9	1,571.2
التغير	17.5	18.2	101.5	65.3	72.4	346.6	458	225.1	75	- 7.7	- 9.5	113.3
النمو %	18.32	16.11	77.36	28.06	24.30	93.57	63.88	19.16	5.36	- 0.52	0.65 -	7.77

الصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 65، الربع الثالث 2025، جدول 15.

في هذا السياق أظهرت نتائج التحليل الواردة بالجدول (9) أن بعض المبحوثين أقروا بأن التمويل الزراعي ساهم في تحسين الإنتاج والدخل والتوسع في الاستثمار والتشغيل لدى بعض الحالات حيث سجلت هذه العبارات متوسطاً حسابياً بلغ 2.88 و 2.95 على التوالي وهو ما يعكس اتجاهاً عاماً متوسطاً اتجاه هاتين العبارتين.

الجدول 9: سياسات الائتمان والتمويل الزراعي

2) سياسات الائتمان والتمويل الزراعي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
يمكن للمزارعين الحصول على قروض زراعية بسهولة ودون تعقيدات كبيرة.	2.41	1.18	ضعيف
شروط الحصول على القروض (ضمانات ومدة السداد) مناسبة للمزارعين.	2.36	1.11	ضعيف
ساهم التمويل الزراعي في زيادة الإنتاج أو تحسين الدخل بالنسبة لي.	2.88	1.20	متوسط
ساعد التمويل الزراعي على التوسع في الاستثمار الزراعي وتوفير فرص عمل.	2.95	1.16	متوسط
خدمات الإرشاد الزراعي والتمويل متوفرة بما يسهم في تطوير النشاط.	2.54	1.09	ضعيف
بشكل عام، أن سياسات التمويل والائتمان الزراعي فعالة في دعم الزراعة	2.63	1.24	متوسط
المتوسط العام للمحور	2.63	1.16	ضعيف

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

على الرغم من ذلك، ظلت اتجاهات المبحوثين تميل إلى تقييم محدود لفاعلية هذه السياسات في دعم النشاط الزراعي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور السياسة الائتمانية نحو 2.63، بانحراف معياري عام بلغ 1.16، وهو ما يعكس اتجاهاً عاماً ضعيفاً يميل إلى السلبية اتجاه أداء سياسات التمويل الزراعي. تشير هذه النتيجة إلى أن السياسات الائتمانية الزراعية تعاني من محدودية الفاعلية وضعف القدرة على تحفيز الاستثمار الزراعي وتحسين الإنتاجية. وبالتالي فإن هذه النتائج تدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بضعف فعالية سياسات التمويل الزراعي وعدم انعكاسها إيجابياً على أداء القطاع الزراعي .

3) دور الدولة مقابل السوق في النشاط الزراعي (السياسات الاقتصادية التسويقية): تمثل تدخل الدولة الليبية في توجيه النشاط الزراعي وفي تحديد الأسعار الزراعية، لتحفيز الإنتاج وحماية المنتجين، وصيانة الآبار، إلى جانب تعزيز الجمعيات الزراعية كآلية للتسويق الجماعي وتنظيم الإنتاج. في هذا الصدد تشير نتائج تحليل الاستبيان إلى أن محور السياسات

التسويقية سجل متوسطاً حسابياً عاماً بلغ 2.60، وبانحراف معياري عام بلغ 1.13، وهو ما يعكس اتجاهاً عاماً ضعيفاً، ويشير إلى أن السياسات التسويقية الزراعية لا تزال تعاني من ضعف الفاعلية وقصور البنية التنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يحد من قدرة القطاع الزراعي على تحقيق قيمة مضافة حقيقية أو تعزيز مساهمته في التنويع الاقتصادي.

الجدول 10: السياسات الاقتصادية التسويقية

3) دور الدولة مقابل السوق في النشاط الزراعي (السياسات التسويقية):	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
توجد قنوات تسويقية مناسبة تساعد المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار عادلة.	2.58	1.14	ضعيف
تلعب الجمعيات الزراعية دوراً مهماً في تسويق المنتجات الزراعية.	2.31	1.09	ضعيف
تساهم السياسات التسويقية في تقليل الفاقد الزراعي وتحسين جودة المنتجات.	2.67	1.12	متوسط
تساعد السياسات التسويقية على دمج المزارعين في النشاط الاقتصادي وتحسين الأوضاع.	2.84	1.18	متوسط
المتوسط العام للمحور	2.60	1.13	ضعيف

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

4) السياسات الاقتصادية الاستثمارية: نظراً لأهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الليبي، حظي هذا القطاع باستثمارات عامة ملحوظة ضمن ميزانيات التحول، ويمكن تحليل تطور الاستثمار الزراعي في ليبيا عبر ثلاث مراحل زمنية (بشير بلق، 2021). المرحلة الأولى (1963–1980) تزامنت مع بدء تصدير النفط وتوفر الموارد المالية، أولت الدولة أولوية واضحة للقطاع الزراعي ضمن خطط التنمية. وقد استحوذ القطاع على النصيب الأكبر من التوزيع الاستثماري. المرحلة الثانية (1981–1999)، اتسمت بسيادة التوجه الاشتراكي، بالتزامن مع تراجع الإيرادات النفطية وفرض العقوبات الدولية، ما انعكس سلباً على الأداء الاستثماري الزراعي. المرحلة الثالثة (2000–2010)، ومع رفع العقوبات وارتفاع أسعار النفط، عادت الدولة إلى التخطيط الاستثماري عبر البرنامج الثلاثي (2008–2010). غير أن أحداث عام 2011 أدت إلى حالة من عدم اليقين في تمويل النشاط الزراعي (مسعود، 2022).

الجدول 11: السياسات الاقتصادية الاستثمارية

4) السياسات الاقتصادية الاستثمارية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
توفر الدولة بيئة مناسبة تشجع على الاستثمار في النشاط الزراعي.	2.47	1.16	ضعيف
تتوفر بنية تحتية مناسبة للنشاط الزراعي مثل الطرق والري والكهرباء.	2.21	1.09	ضعيف
ساهمت الاستثمارات الزراعية في زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل وتحسين الدخل.	2.96	1.18	متوسط
توجد شراكة كافية بين الدولة والمزارعين لدعم الاستثمار في القطاع الزراعي	2.28	1.13	ضعيف
تحسينات البنية التحتية (مياه، طرق، كهرباء) ساعدت في تحسين أداء النشاط	2.63	1.21	متوسط
المتوسط العام للمحور	2.51	1.15	ضعيف

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

في هذا الصدد، أشارت نتائج تحليل الاستبيان في الجدول (11) إلى أن محور السياسات الاستثمارية قد حقق متوسطاً عاماً بلغ 2.51، بانحراف معياري عام 1.15، وهو ما يعكس اتجاهاً عاماً ضعيفاً. وأظهرت النتائج أن المبحوثين لا يرون أن الدولة توفر بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية الزراعية، ومحدودية خدمات الكهرباء والطرق والري، وضعف الشراكة مع القطاع العام، وغياب الحوافز الكافية للاستثمار. وقد سجلت عبارة (توجد شراكة كافية بين الدولة والمزارعين لدعم الاستثمار في القطاع الزراعي) متوسطاً متدنياً بلغ نحو 2.28، وهي نتيجة تعكس شعوراً واسعاً

لدى المبحوثين بغياب الشراكة المؤسسية الحقيقية. كما تشير النتائج إلى ان المشكلة الاستثمارية في القطاع الزراعي لا ترتبط فقط بمحدودية التمويل، وإنما أيضا بضعف البنية التحتية، وغياب الشراكة المؤسسية والاستقرار التنظيمي، وهي عوامل تؤثر مباشرة في قرارات الاستثمار الزراعي وفي قدرة القطاع على تحقيق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد الليبي.

5) السياسات التجارية الزراعية (الاستيراد/التصدير): أظهرت نتائج تحليل الاستبيان لمحور السياسات التجارية الزراعية في الجدول (12) أن اتجاهات المبحوثين تميل إلى تقييم فاعلية هذه السياسات بالضعف، حيث بلغ المتوسط العام 2.53.

الجدول 12: السياسات التجارية (الاستيراد/التصدير)

5) السياسات التجارية (الاستيراد/التصدير):	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
تسهم السياسات في حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الخارجية	2.49	1.17	ضعيف
يتم تنظيم استيراد المنتجات الزراعية بطريقة لا تضر بالمزارع المحلي	2.38	1.14	ضعيف
تشجع الدولة تصدير المنتجات الزراعية المحلية إلى الأسواق الخارجية.	2.46	1.09	ضعيف
تساعد السياسات التجارية على تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج	2.71	1.21	متوسط
تساهم السياسات في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية	2.59	1.16	ضعيف
المتوسط العام للمحور	2.53	1.15	ضعيف

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

وأظهرت النتائج أن المبحوثين يرون أن السياسات التجارية الزراعية لا تزال محدودة الفاعلية غير قادرة على حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، ودعم الصادرات، وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية. كما سجلت عبارة (تشجيع الدولة تصدير المنتجات الزراعية المحلية إلى الأسواق الخارجية) متوسطاً منخفضاً بلغ نحو 2.46، بما يعكس ضعف البعد التصديري للقطاع الزراعي في ليبيا، حيث لا تزال الواردات الزراعية تؤذي دوراً مهيمناً في تلبية الطلب المحلي، في المقابل ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية، وهو ما يحد من مساهمة القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي. وهذه النتيجة منسجمة مع الفرضية الرابعة التي تشير إلى أن السياسات الزراعية لم تسهم في تقليص الاعتماد على الواردات.

6) سياسات الحوافز والضرائب: أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لمحور سياسات الحوافز والضرائب في القطاع الزراعي والظاهرة في الجدول (13) أن اتجاهات المبحوثين تميل بصورة عامة إلى تقييم محدود لفاعلية الحوافز المالية والضريبية المقدمة للقطاع الزراعي في ليبيا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو 2.88، بينما بلغ الانحراف المعياري العام نحو 1.16، وهو ما يعكس اتجاهاً متوسطاً يميل إلى الضعف، ويشير إلى محدودية فاعلية سياسات الحوافز والدعم الضريبي في تحفيز النشاط الزراعي وتحويله إلى قطاع أكثر قدرة على دعم التنويع الاقتصادي.

كما أظهرت النتائج ان المبحوثين لا يرون وجود حوافز كافية لتشجيع الاستثمار الزراعي، خاصة فيما يتعلق بالدعم المباشر والتسهيلات المالية. كما برزت ملاحظات تتعلق بضعف الاتساق بين السياسات المعلنة واليات التنفيذ، الأمر الذي يقلل من الأثر التنموي لهذه السياسات ويحد من قدرة القطاع على جذب الاستثمارات.

الجدول 13: سياسات الحوافز والضرائب

6) سياسات الحوافز والضرائب:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه العام
توفر الدولة حوافز مالية تشجع على الاستثمار في النشاط الزراعي.	2.52	1.19	ضعيف
الإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاع الزراعي تساعد على زيادة الإنتاج	2.74	1.11	متوسط
يسهم الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة في تقليل تكاليف الإنتاج على المزارعين.	2.81	1.23	متوسط
بشكل عام، هناك توافق بين السياسات المعلنة والواقع التطبيقي على الأرض.	2.33	1.17	ضعيف
توجد فجوة بين ما تُعلن عنه السياسات وما يتم تطبيقه فعلياً	4.02	1.08	مرتفع
المتوسط العام للمحور	2.88	1.16	متوسط

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

في المقابل سجلت الإعفاءات الضريبية تقييماً أفضل مقارنة ببقية الحوافز، وبلغ متوسطها 2.47، ما يشير الى وجود إدراك جزئي ببعض الإعفاءات، إلا أن أثرها لا يزال محدوداً وغير كاف لتحقيق تحول حقيقي في القطاع.

التحليل الكمي وعرض النتائج:

بعد تحليل نتائج الاستبيان وتقييم واقع السياسات الاقتصادية الزراعية من وجهة نظر المزارعين، تنتقل الدراسة إلى التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية، وذلك بهدف تقييم مدى مساهمة القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي في ليبيا.

1) مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2010):

تشير البيانات الواردة في الجدول (14) إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال (2000–2010)، ظلت محدودة ومتدنية، حيث بلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2.4% فقط خلال كامل فترة الدراسة، بمعدل نمو عام 1.35%، وهو ما يعكس ضعف دوره في دعم التنويع الاقتصادي. كما تظهر البيانات أن أعلى مساهمة نسبية للقطاع الزراعي بلغت 4.85% عام 2001، قبل ان تنخفض تدريجياً إلى نحو 0.50% عام 2021، 0.40% عام 2022، وتعكس هذه المستويات تراجع الوزن النسبي للقطاع الزراعي داخل الاقتصاد الوطني.

الجدول 14: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 2000–2024

السنة	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي		الأهمية النسبية
	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو	
2000	49,805.7	–	1,895.8	–	3.8
2001	34,622.8	– 30.4	1,678.5	– 11.4	4.8
2002	39,561.5	14.2	1,842.1	9.7	4.6
2003	37,360.0	– 5.5	1,375.8	– 25.3	3.6
2004	39,680.0	6.2	1,328.5	– 3.4	3.3
2005	43,561.6	9.7	1,465.0	10.2	3.3
2006	46,583.6	6.9	1,649.8	12.6	3.5
2007	48,898.0	4.9	1,715.8	4.0	3.5
2008	50,228.7	2.7	1,757.0	2.4	3.5
2009	49,854.3	– 0.7	1,801.0	2.5	3.6

السنة	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي		الأهمية النسبية
	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو	
2010	52,009.8	4.3	1,785.2	- 0.8	3.4
2011	20,146.3	- 61.2	553.4	- 69.0	2.7
2012	39,992.2	98.5	744.8	34.5	1.8
2013	112,217.2	180.6	2,244.2	201.3	2.0
2014	87,346.7	- 22.1	2,360.3	5.1	2.7
2015	83,726.6	- 4.1	2,015.1	- 14.6	2.4
2016	81,427.2	- 2.7	1,511.5	- 24.9	1.8
2017	104,307.5	28.1	1,300.0	- 13.9	1.2
2018	112,791.5	8.1	1,361.9	4.7	1.2
2019	99,438.6	- 11.8	1,646.3	20.8	1.6
2020	61,008.9	- 38.6	1,018.3	- 38.1	1.6
2021	231,202.0	27.9	1,150.0	12.9	0.5
2022	314,808.0	- 4.1	1,250.0	8.7	0.4
2023	312,307.0	- 0.7	1,320.0	5.6	0.4
2024	234,300.0	- 24.9	-	-	-
المتوسط	95,487.4	19.05	1,532.10	1.35	2.4

الصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، اعداد متفرقة، 2007–2023؛ فيصل ونجمي (2025)، ص 1146.

كما تأثر القطاع الزراعي بصورة واضحة بالتقلبات السياسية والاقتصادية، بعد 2011، حيث انخفض الناتج الزراعي من 1,785.2 مليون دينار عام 2010 إلى 553.4 مليون دينار عام 2011، بمعدل تراجع حاد بلغ نحو - 69.0%، ورغم ارتفاع الناتج الزراعي في عام 2013 بمعدل نمو مرتفع بلغ نحو 201.32%، مقارنة بعام 2012، إلا إن هذا الارتفاع لم ينعكس على الأهمية النسبية للقطاع. وتنسجم هذه النتائج بصورة كبيرة مع نتائج الاستبيان التي أظهرت ضعف تقييم السياسات الاستثمارية التمويلية والتجارية، وهو ما يساعد في تفسير محدودية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي. كما أن هذه النتائج تدعم الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، التي تنص على أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالضعف، مما يعكس محدودية دوره في دعم التنويع الاقتصادي" إذ تشير البيانات الكمية بوضوح إلى أن القطاع الزراعي لم يتمكن خلال فترة الدراسة من تحقيق مساهمة مستقرة أو متنامية، رغم الإمكانيات التي توفرت له خلال.

2) مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل خلال الفترة (2000–2024):

تُظهر البيانات الواردة في الجدول (15) أن مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل خلال (2000–2024) اتسمت بالتراجع وعدم الاستقرار، وهو ما يعكس محدودية قدرة القطاع على تقليص الاعتماد الكبير على القطاع العام بوصفه المشغل الرئيسي للقوى العاملة ودعم تنويع الاقتصاد الليبي، فقد بلغ متوسط مساهمة العمالة الزراعية في إجمالي القوى العاملة 5.78% فقط، وهي نسبة محدودة نسبياً إذا ما قورنت بأهمية القطاع الزراعي.

الجدول 15: مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل في ليبيا 2000-2024

السنة	إجمالي المشتغلين		عدد المشتغلين في الزراعية		الأهمية النسبية
	(ألف عامل)	معدل النمو	(ألف عامل)	معدل النمو	
2000	1,455,000	-	293,100	-	20.1
2001	1,448,700	- 0.4	113,200	- 61.3	7.8
2002	1,492,600	3.0	107,700	- 4.8	7.2
2003	1,534,900	2.8	102,100	- 5.2	6.6
2004	1,588,900	3.5	109,200	6.9	6.8
2005	1,665,100	4.8	117,000	7.1	7.0
2006	1,727,300	3.7	125,800	7.5	7.2
2007	1,791,950	3.7	137,150	9.0	7.6
2008	1,856,600	3.6	148,500	8.2	8.0
2009	1,996,500	7.5	204,300	37.5	10.2
2010	2,052,300	2.7	215,100	5.2	10.4
2011	2,132,800	3.9	154,000	- 28.4	7.2
2012	2,338,000	9.6	195,400	26.8	8.3
2013	1,688,000	- 27.8	78,000	- 60.0	4.6
2014	1,724,000	2.1	78,000	0.00	4.5
2015	1,726,497	0.1	54,000	- 30.7	3.1
2016	1,721,822	- 0.2	54,000	0.00	3.1
2017	1,766,740	2.6	54,000	0.00	3.0
2018	1,986,002	12.4	52,000	-3.7	2.6
2019	1,990,884	0.2	53,000	1.2	2.6
2020	1,872,971	- 5.9	55,000	3.7	2.9
2021	2,220,665	18.5	29,137	- 47.0	1.3
2022	2,002,311	- 9.8	-	-	-
2023	2,099,200	4.8	-	-	-
2024	-	-	-	-	-
المتوسط	1،686,249	- 2.24	76	- 3.20	5.78

المصدر : وزارة التخطيط، (2022)، نتائج مسح القوى العاملة، الجدول (12) ص: 37؛ مصرف ليبيا المركزي، اعداد متفرقة، 2007-2023؛ الهيئة العامة للمعلومات، تقرير التنمية البشرية 2009، جدول (3-7)، ص: 67؛ أحميدة واخرون، (2021)، ص: 8؛ اشكاب، جدول 6، ص: 12؛ جمعة، (2009)، الجدول 12، ص: 162.

كما شهدت مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل تراجعاً واضحاً مقارنة ببداية فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية 20.1% عام 2000، قبل أن تنخفض بصورة كبيرة عند مستويات تراوحت غالبا بين 5 – 10% خلال معظم سنوات الدراسة، ثم تراجعت إلى مستويات متدنية للغاية بعد عام 2015، إذ انخفضت إلى 3.2% عام 2015، و 2.9% خلال

عامي 2018 و 2019. وتشير هذه النتائج إلى ضعف قدرة القطاع الزراعي على التحول إلى قطاع جاذب للعمالة، نتيجة ضعف الاستثمار الزراعي، ومحدودية البنية التحتية الملائمة، والحوافز الاقتصادية التي تشجع على العمل الزراعي.

كما أن هذه النتائج تتسق بصورة واضحة مع نتائج الاستبيان التي أظهرت ضعف السياسات الاستثمارية والتمويلية والتسويقية، وهو ما يساعد على تفسير محدودية قدرة القطاع الزراعي على التوسع في التشغيل وجذب العمالة بصورة مستدامة. في المقابل، أظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة معتبرة من المبحوثين تعتمد على النشاط الزراعي كمصدر رئيسي او إضافي للدخل، إلى جانب اعتمادهم على العمالة الوافدة والعمل العائلي وغير الرسمي. تشير هذه النتيجة إلى استمرار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي داخل المجتمع الليبي، رغم ضعف مساهمته الرسمية في التشغيل، كما أن هذه النتائج تدعم الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على أن (دور القطاع الزراعي في خلق فرص عمل يظل محدوداً، ولا يشكل بديلاً فعالاً للقطاع العام) إذا تشير البيانات بوضوح إلى أن القطاع الزراعي لم يتمكن خلال فترة الدراسة من لعب دور مؤثر في استيعاب الزيادة في القوى العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو العمالة الزراعية خلال فترة الدراسة اتسمت بتقلبات حادة في بعض السنوات، ولا سيما خلال الفترة التي أعقبت عام 2011، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا خلال تلك المرحلة، وما ترتب عليها من تعطل النشاط الزراعي وتوقف الإنتاج في عدد من المزارع لفترات متفاوتة. كما تأثرت بعض السلاسل الزمنية الرسمية خلال تلك الفترة بعدم انتظام توافر البيانات، الأمر الذي يقتضي تفسير التقلبات السنوية في إطار الظروف الاستثنائية التي صاحبتها. لذلك، ركزت الدراسة في تحليلها على الاتجاهات العامة والتغيرات الهيكلية طويلة الأجل، باعتبارها أكثر تعبيرًا عن واقع القطاع الزراعي ودوره في خلق فرص العمل من التغيرات السنوية المؤقتة.

3) مساهمة قطاع الزراعة في التجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2024):

توضح بيانات الواردة بالجدول رقم (16) أن مساهمة القطاع الزراعي الليبي في التجارة الخارجية ظلت محدودة بصورة واضحة خلال الفترة (2000–2024)، وهو ما يعكس ضعف قدرة القطاع على دعم الصادرات أو تقليص الاعتماد على الواردات الغذائية، تشير البيانات إلى أن الصادرات الزراعية بقيت عند مستويات متدنية للغاية مقارنة بحجم الواردات، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات نحو 0.08% فقط، في مقابل ارتفاع متوسط الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات إلى نحو 19.96% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة مرتفعة تعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على استراد الغذاء وتعكس أيضا محدودية القدرة التصديرية للقطاع الزراعي الليبي.

الأمر الذي انعكس على استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي وضعف مساهمة القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي. كما تكشف البيانات عن وجود اختلال هيكلي واضح في الميزان التجاري الزراعي، إذ استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي طوال فترة الدراسة، نتيجة تفوق الواردات على الصادرات بفارق كبير، وهو ما يعكس محدودية مساهمة القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي أو الإحلال محل الواردات. ويلاحظ أن قيم التجارة الخارجية الزراعية الواردة في الجدول جاءت مساوية تقريباً لقيم الميزان التجاري الزراعي مع اختلاف الإشارة فقط، ويرجع ذلك إلى ضآلة قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بالواردات، الأمر الذي جعل صافي الميزان التجاري الزراعي يعكس فعلياً حجم الواردات الزراعية والعجز الناتج عنها. وتتسق هذه النتائج بصورة واضحة مع نتائج الاستبيان الخاصة بالبعد التصديري، التي أظهرت ضعف فعالية السياسات التجارية في تشجيع الصادرات الزراعية، وحماية المنتجات المحلية وتنظيم الواردات، حيث أكد 30.8% من المبحوثين أنهم

لا يقومون بالتصدير مطلقاً، في حين أوضح 31.7% أنهم غير متأكدين من وجود تصدير فعلي لمنتجاتهم، وهو ما يعكس ضعف الطابع التصدير للإنتاج الزراعي الليبي.

الجدول 16: مساهمة قطاع الزراعة في التجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2024). بالمليون الدينار

السنة	الصادرات السلعية			الواردات السلعية			نسبة الصادرات الزراعية إلى وارداتها	
	الصادرات الكلية	صادرات الزراعية	الأهمية %	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الأهمية %	التجارة الزراعية	الميزان التجاري
2000	5,221,473	30,463	0.58	1,911,414	663,191	34.70	693،654	- 632,728
2001	5,393,965	12,403	0.23	2,660,411	1,076,308	40.46	1,088,711	- 1,063,905
2002	10,177,088	13,424	0.13	5,585,682	1,159,337	20.76	1,172,761	- 1,145,913
2003	14,806,636	17,843	0.12	5,597,886	1,019,010	18.20	1,036,853	- 1,001,167
2004	20,848,315	14,293	0.07	8,255,167	1,435,459	17.39	1,449,752	- 1,421,166
2005	31,147,994	9,455	0.03	7,953,541	1,711,511	21.52	1,720,966	- 1,702,056
2006	36,336,254	5,661	0.02	7,934,722	1,375,828	17.34	1,381,489	- 1,370,167
2007	40,972,050	13,308	0.03	8,501,402	2,117,399	24.91	2,130,707	- 2,104,091
2008	54,732,375	7,746	0.01	11,195,786	2,905,504	25.95	2,913,250	- 2,897,758
2009	34,070,852	9,486	0.03	16,060,567	2,445,029	15.22	2,454,515	- 2,435,543
2010	46,196,340	8,879	0.02	22,376,315	2,765,919	12.36	2,774,798	- 2,757,040
2011	22,527,498	8,100	0.04	9,295,761	2,255,064	24.26	2,263,164	- 2,246,964
2012	77,805,475	7,000	0.01	27,795,321	3,792,105	13.64	3,799,105	- 3,785,105
2013	49,310,740	16,700	0.03	33,975,554	4,081,772	12.01	4,098,472	- 4,065,072
2014	22,554,847	14,100	0.06	22,960,790	3,182,579	13.86	3,196,679	- 3,168,479
2015	14,892,124	15,900	0.10	17,826,738	3,138,298	17.60	3,154,198	- 3,122,398
2016	13,579,400	13,800	0.10	14,523,782	3,178,076	21.88	3,191,876	- 3,164,276
2017	27,988,384	17,600	0.06	12,862,796	2,851,787	22.17	2,869,387	- 2,834,187
2018	40,999,810	15,100	0.04	18,387,827	3,332,024	18.12	3,347,124	- 3,316,924
2019	41,000,273	12,200	0.03	21,929,315	2,957,507	13.49	2,969,707	- 2,945,307
2020	13,378,373	19,700	0.15	17,334,796	2,918,374	16.84	2,938,074	- 2,898,674
2021	125,480,661	-	-	78,402,402	11,897,780	15.18	-	-
2022	160,317,362	-	-	98,048,319	12,301,053	12.55	-	-
2023	150,102,266	-	-	118,618,140	-	-	-	-
2024	135,053,178	18,787.12	0.01	132,865,325	64558448	48.59	64,577,235	- 64,539,661
متوسط	47,795,749	101,841	0.08	28,914,390	5,796,640	19.96	5,247,385	- 5,209,935

المصدر: وزارة التخطيط، (2007–2010)، إحصائيات التجارة الخارجية للواردات الزراعية؛ احصائيات التجارة الخارجية للواردات الزراعية، اعداد متفرقة، للسنوات (2004–2010 – 2024)؛ عمر وآخرون، 2015، ص: 364؛ الشباح وعبدالحميد، (2025)، ص: 625؛ الأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة FAO trade year book Rome؛ الهيئة العامة للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية من 1991 إلى 2010

وتدعم هذه النتائج أيضا الفرضية الفرعية الرابعة، والمتعلقة بعدم قدرة السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة على تقليص الاعتماد على الواردات الزراعية بشكل ملموس. إذ تشير البيانات الكمية بوضوح إلى استمرار ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية، مقابل ضعف الصادرات الزراعية، وهو ما يعكس محدودية أثر السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي أو تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الزراعي.

أبرز معوقات القطاع الزراعي:

استناداً إلى نتائج تحليل الاستبيان، يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي تحد من فعالية القطاع الزراعي للإسهام في تنويع الاقتصاد الليبي، على النحو التالي:

1) المعوقات الاقتصادية: أظهرت نتائج الاستبيان أن نحو 69.2% من المبحوثين أشاروا إلى أن ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي مثل البذور والأسمدة والطاقة، تشكل عائقاً مباشراً أمام التوسع في النشاط الزراعي وتحسين الإنتاجية، كما أوضح أخرون أن تقلبات الأسعار وضعف فرص التمويل تؤثر سلباً على استقرار الدخل الزراعي، وتحد من قدرة المزارعين على التوسع والاستثمار، الأمر الذي حد من قدرة القطاع الزراعي على زيادة مساهمته في الناتج المحلي، والتشغيل، والتجارة الخارجية، ودعم التنويع الاقتصادي في ليبيا.

2) المعوقات المؤسسية والتنظيمية: أظهرت نتائج الاستبيان أن نحو 62.5% من المبحوثين أشاروا إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يزيد من مخاطر الاستثمار الزراعي ويضعف الاستمرارية. في حين أشار آخرون إلى أن ضعف الثقة في الجهات الحكومية، والتعقيدات الإدارية، وعدم وضوح القوانين الزراعية تعيق إدارة النشاط الزراعي والحصول على الخدمات والتسهيلات، الأمر الذي ساهم في التقليل من فعالية السياسات الاقتصادية الزراعية في تحفيز النشاط الزراعي وتحويله إلى قطاع أكثر قدرة على دعم تنويع الاقتصاد الليبي.

3) المعوقات اللوجستية والتقنيات الزراعية: أظهرت نتائج الاستبيان أن نحو 71.8% من المبحوثين أشاروا إلى أن ضعف البنية التحتية، خاصة الطرق وشبكات المياه والكهرباء والتخزين، يؤثر بصورة مباشرة على الإنتاجية الزراعية وكفاءة النشاط الزراعي. بينما رأى أخرون أن محدودية الوصول إلى التقنيات الزراعية الحديثة وطرق الإنتاج الفعالة، وكذلك صعوبة النقل والوصول إلى الأسواق المحلية أو الخارجية تحد من الاستفادة الاقتصادية للنشاط الزراعي وتقلل من كفاءة الأداء والإنتاج.

4) المعوقات البيئية والمناخية: أظهرت نتائج الاستبيان أن نحو 78.4% من المبحوثين أشاروا إلى أن التغيرات المناخية، خاصة الجفاف ونقص المياه، تؤثر بصورة مباشرة على استدامة الإنتاج الزراعي، كما أوضح أخرون أن مشاكل التربة ومحدودية الموارد تمثل قيوداً إضافية تحدّ من الإنتاجية، الأمر الذي يزيد من مخاطر تراجع الإنتاج الزراعي.

5) المعوقات المرتبطة بالعمالة: أظهرت نتائج الاستبيان أن نحو 74.8% من المبحوثين أشاروا إلى أن الاعتماد على العمالة الوافدة يخلق تحديات تنظيمية وتشغيلية داخل القطاع، إلى جانب صعوبة الحصول على العمالة المحلية الماهرة، وهو ما يعكس اختلال هيكل سوق العمل الزراعي في ليبيا، ويحد من دور القطاع في التشغيل .

ومن هنا ، يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم بصورة واضحة الفرضية الخامسة والتي تنص على ان (المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والفنية تعد من أحد الأسباب الرئيسية التي تحد من فاعلية القطاع الزراعي للإسهام في تنويع الاقتصاد الليبي). فقد أظهرت النتائج ان القطاع الزراعي يواجه مجموعة متداخلة من التحديات انعكست على ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل وفي التجارة الخارجية، الأر الذي حد من قدرته على للإسهام في تنويع الاقتصاد الليبي.

خامساً: مناقشة النتائج:

حاولت هذه الدراسة معالجة الفجوة البحثية التي انطلقت منها، من خلال بناء مقاربة تحليلية تربط بين السياسات الاقتصادية الزراعية ونتائجها الاقتصادية في السياق الليبي، وربط المؤشرات الاقتصادية بآراء الفاعلين داخل القطاع الزراعي، بما يساعد في تفسير محدودية مساهمة القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي، رغم تعدد السياسات والتدخلات الحكومية.

أظهرت نتائج الدراسة قدراً من الاتساق مع عدد من الدراسات السابقة فيما يتعلق بمحدودية مساهمة القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي في ليبيا، إلا أن هذه الدراسة أضافت بعداً تفسيرياً أكثر عمقاً، من خلال تحليل انعكاس السياسات

الاقتصادية الزراعية على الأداء الفعلي للقطاع، وربط نتائج الاستبيان بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، بما أتاح تفسيراً واقعياً لضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتشغيل والتجارة الخارجية، وفي دعم التنويع الاقتصادي.

كما بينت النتائج وجود توافق بين التحليل الميداني ومحددات نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي التي تناولتها الأدبيات، حيث أكدت النتائج أن ضعف الاستقرار المؤسسي والسياسي، والبنية التحتية، والبيئة الاستثمارية، ومحدودية التمويل الزراعي ومشكلات التسويق والنقل، تمثل عوامل رئيسية تحد من قدرة القطاع الزراعي على دعم التنويع الاقتصادي في ليبيا. وكشفت الدراسة ايضاً عن متغير إضافي برز في الحالة الليبية، يتمثل في وجود فجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع، الأمر الذي أضعف فاعلية التدخلات.

وفي السياق نفسه، أوضحت النتائج أن معظم شروط نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي، كما تناولتها الأدبيات السابقة، لا تزال تواجه تحديات في ليبيا، خاصة ما يتعلق بضعف البيئة المؤسسية والاستثمارية، وضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن القطاع الزراعي لا يزال يمتلك إمكانيات اقتصادية يمكن البناء عليها مستقبلاً في دعم التنويع الاقتصادي، إذا ما تم تطوير السياسات وتحسين البيئة الاقتصادية والتنظيمية الداعمة للنشاط الزراعي.

ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج وجود ترابط بين المصفوفة التحليلية المقترحة لتقييم السياسات الاقتصادية الزراعية وبين نتائج التحليل الكمي. فقد بينت نتائج الاستبيان ضعف فاعلية السياسات التمويلية والتجارية والاستثمارية والتسويقية، في حين جاءت نتائج التحليل الكمي مؤكدة لذلك من خلال استمرار ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل واستمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي.

سادساً: نتائج للدراسة:

في ضوء نتائج التحليل الكمي والاستبيان، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الزراعية وأداء القطاع الزراعي ودوره في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1) أظهرت نتائج التحليل الكمي أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ظلت محدودة ومتذبذبة خلال الفترة 2000–2024، حيث بلغ متوسط مساهمته نحو 2.4% فقط، وهو ما يعكس محدودية دور القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي في ليبيا، ويدعم الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.

2) بينت نتائج الدراسة أن مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل اتسمت بالتراجع وعدم الاستقرار، إذ بلغ متوسط مساهمة العمالة الزراعية 5.78% من إجمالي القوى العاملة، بما يؤكد محدودية قدرة القطاع الزراعي على استيعاب العمالة والتقليل من الاعتماد على القطاع العام، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية الثانية.

3) أظهرت نتائج التحليل ضعف مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية، حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات الزراعية 0.13% فقط من إجمالي الصادرات، مقابل استمرار ارتفاع الواردات الزراعية، بما يدعم الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بضعف أثر السياسات الاقتصادية في تقليص الاعتماد على الواردات الغذائية.

4) أوضحت نتائج الاستبيان أن غالبية السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة في ليبيا حصلت على تقييمات من ضعيفة إلى متوسطة، من قبل المبحوثين، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية والتمويلية والتجارية، وهو ما يشير إلى محدودية فعالية هذه السياسات في دعم النشاط الزراعي، مما يدعم الفرضية الفرعية الثالثة.

5) كشفت نتائج الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين السياسات الزراعية المعلنة وبين مستوى تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، حيث أشار عدد من المبحوثين إلى أن ضعف تنفيذ السياسات، والتعقيدات الإدارية، وضعف التنسيق المؤسسي، حد من فاعلية السياسات الاقتصادية الزراعية في تحقيق أهدافها التنموية.

6) أظهرت نتائج الاستبيان أن القطاع الزراعي في ليبيا يواجه مجموعة متداخلة من التحديات الاقتصادية والمؤسسية واللوجستية والبيئية والبشرية، تمثلت في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف البنية التحتية، والتغيرات المناخية، والاعتماد على العمالة الوافدة، وعدم الاستقرار المؤسسي، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية الخامسة.

8) أظهرت النتائج أن نسبة معتبرة من المبحوثين تعتمد على النشاط الزراعي كمصدر رئيسي أو إضافي للدخل، وهذا يشير إلى استمرار أهمية القطاع الزراعي داخل المجتمع الليبي، رغم محدودية مساهمته الرسمية.

9) تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن دور السياسات الاقتصادية الزراعية في ليبيا يتسم بالضعف في دعم القطاع الزراعي، الأمر الذي حد من مساهمته في تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا.

10) توصلت الدراسة إلى أن ضعف مساهمة القطاع الزراعي في دعم تنويع الاقتصاد الليبي لا يرتبط فقط بضعف الموارد أو الإمكانات، وإنما يرتبط أكثر بضعف البيئة المؤسسية والسياسات الاقتصادية وضعف التنفيذ.

سابعاً التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية والتي يمكن النظر إليها بوصفها آليات عملية لتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا.

1) إعداد استراتيجية وطنية متوسطة وطويلة الأجل للتنمية الزراعية، ترتبط بأهداف التنويع الاقتصادي والأمن الغذائي، مع تحديد أولويات إنتاجية وفق الميزات النسبية للمناطق الزراعية في ليبيا.

2) ضرورة إدراج القطاع الزراعي ضمن أولويات استراتيجية التنويع الاقتصادي، من خلال تبني سياسة وطنية متكاملة تستهدف رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

3) إنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة للقطاع الزراعي تتضمن معلومات دقيقة عن الأراضي الزراعية، والموارد المائية، والإنتاج، والأسواق، لدعم التخطيط وصنع القرار.

4) إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية، خاصة الطرق وشبكات الكهرباء والري، ومرافق التخزين والتبريد، نظراً لكون ضعف البنية التحتية من أكثر التحديات التي أكد عليها المبحوثين في نتائج الاستبيان.

5) إعادة تفعيل دور المصرف الزراعي وفق أسس إنتاجية وتنموية، مع تطوير آليات منح القروض والمتابعة والتحصيل، وربط التمويل الزراعي بالإنتاج الفعلي وتحسين الإنتاجية .

6) تطوير السياسات التسويقية الزراعية عبر إنشاء أسواق زراعية منظمة، وتفعيل دور الجمعيات الزراعية، وتحسين خدمات النقل والتخزين والمعلومات التسويقية، بما يسهم في تقليل الفاقد الزراعي واستقرار الأسعار.

7) تبني سياسة تجارية زراعية أكثر توازناً، تقوم على تنظيم الواردات الزراعية بصورة تحمي المنتج المحلي دون الإضرار بالسوق، مع تشجيع الصادرات الزراعية القابلة للمنافسة وتحسين جودة المنتجات المحلية.

8) تحسين البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشروعات الزراعية.

9) التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة وبرامج الإرشاد الزراعي، خاصة في مجالات ترشيد استخدام المياه وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

10) تبني برامج عملية لمواجهة التحديات البيئية والمناخية، خاصة ما يتعلق بتراجع منسوب المياه، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة وتزايد مخاطر الحرائق، عبر دعم تقنيات الري الحديثة والتوسع في الأنشطة الزراعية الملائمة للبيئة الليبية.

11) العمل على تطوير هيكل سوق العمل الزراعي من خلال دعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشباب على الانخراط في الأنشطة الزراعية ذات الطابع الريادي والتقني، بدلاً من الاقتصار على العمل الزراعي التقليدي، مع تحسين كفاءة العمالة المحلية بما يقلل من الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة .

12) تعزيز كفاءة المؤسسات الزراعية وتحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، مع تفعيل آليات المتابعة والتقييم لضمان تقليص الفجوة بين السياسات الزراعية المعلنة ومستوى تطبيقها الفعلي.

13) إجراء بحوث مستقبلية تتناول بصورة أكثر عمقاً طبيعة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل والدخل داخل الاقتصاد الليبي، مع التركيز على العمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي، دور الزراعة كمصدر دخل تكميلي للأسر، ومساهمة العمالة الوافدة في النشاط الزراعي. بحيث يمكن لتلك البحوث أن تسهم في تطوير سياسات تشغيل أكثر كفاءة وارتباطاً بالواقع الفعلي للقطاع الزراعة في ليبيا.

قائمة المراجع:

1. أبا الخيل، منى المهنا، والبكر، أحمد. (2019). مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، رقم.(19/4)

2. أحميدة، زهرة صالح، محمد، حسنية عبدالله، وعبدالقادر، سليمة المهدي. (2021). قدرة القطاع الزراعي الليبي على إحداث تنمية اقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي. المؤتمر الثالث للاقتصاد الزراعي تحت شعار: التنمية الزراعية في ليبيا – تحديات وآفاق، طرابلس.

3. أشكاب، عبدالله محمد، (بدون سنة)، أثر انخفاض معدل نمو السكان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي.

4. الأزرق، عبد الوهاب أبوبكر، رمضان، ميسون عبد المجيد، وبن عمار، فادية علي. (2025). تقييم استراتيجيات الإنتاج الزراعي في ليبيا باستخدام مفاهيم تقييم السياسات (1980–2020). مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 10(1)، 412–432.

5. الإسكوا. (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

6. الإسكوا والفاو (2017). الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية. بيروت– لبنان.

7. بازينة، بلقاسم. (2021). التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي–1962) 2014).

8. بشير بلق. (2021). تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتية والتطبيقية، 20(2)، 112–121.

9. بغني، طارق سليمان مسعود. (2018). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2014). المجلد التاسع، العدد الأول، الجزء الثاني.

10. بن شاكر، صبرينة. (2020). التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

11. بوخرص، عبد الحفيظ. (2023). مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية – جامعة أم البواقي.

12. ترفاس، صلاح الدين المهدي، وبن حامد، أسامة محمد. (2020). دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وآفاقه المستقبلية خلال الفترة (2000–2016). الجامعي، 32، 305–322.
13. جمعة، صلاح الدين أنبيه، (2010)، القوى العاملة ودورها في تطوير الاقتصاد الليبي للفترة (1990–2005)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد.
14. الخطيب، ممدوح عوض. (2014). التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، 26(2)، 111–128.
15. الذرعاني، ربيع محمد علي حامد. (2013). التغير في استخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا: دراسة حالة سهل المرج (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بنغازي.
16. السخري، كريمة، وأسماء، عدانكة. (2024). أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2022). مجلة المنهل الاقتصادي، 7(1). جوان 2024. ص: 955–974. جامعة الشهيد حمه لحضر بالوادي – الجزائر.
17. السلطان، وليد إبراهيم. (2023). السياسة الزراعية. جامعة الموصل، العراق.
18. الشباح، عبد الرازق صالح، وعبد الحميد، مروة طيب. (2025). دراسة اقتصادية تحليلية للميزان التجاري الزراعي الليبي خلال الفترة (2000–2020). مجلة جامعة درنة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 3.(5).
19. الغزواني، ناصر (2016). الاقتصاد الليبي الواقع والصدامات: دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. المجلد الثاني العدد (1) مارس 2016
20. الهيئة العامة للمعلومات، (2009) التقرير الرابع عن التنمية البشرية في ليبيا، لسنة 2009.
21. الهيئة العامة للمعلومات. (1991–2010). إحصاءات التجارة الخارجية.
22. طاهر، جميل. (1997). النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، دون دار النشر.
23. عبدالجبار، عبد الجبار، وعبده، رمزي. (2021). دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي: حالة الجزائر (2000–2019). جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
24. عبدالرحمن، ربيع انويجي خليفة، (2023)، أثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (2002 – 2022) دراسة قياسية باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية و السياسية، العدد التاسع، (2023)، كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة، جامعة السيد محمد بن على السنوسي الإسلامية.
25. علي، لحول، عبدالغني، كرار محمد، وبن ديمة، نسرين. (2021). التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2000–2020). مجلة دفاتر اقتصادية، 12(2)، 149–164.
26. عمر، سعاد صالح، الشاعر، دينا محمد، بسيوني، جابر أحمد، والعتر، محمد كمال أحمد. (2015). ملامح وتطور التجارة الخارجية الزراعية الليبية. 361–375.
27. فاروق، موساوي، وبوسنة، وردة. (2017). التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
29. فيصل، ونجمي. (2025). تطور الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة (2000–2023). المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(3)، 1142–1154.

28. لزعر، محمد أمين. (2023). سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد (165).

29. مجلس التخطيط الوطني. (2013). الإستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية. ليبيا.

30. محمد، مخلوف مفتاح. (2022). التنمية والتنويع الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية لواقع التنمية وإشكالية تحقيق التنويع الاقتصادي. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 22، 73–83.

31. مزوزي، فضيلة، وقويدري، محمد. (2021). الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 4(1)، 64–82.

32. مسعود، يوسف يخلف. (2023). أثر التمويل المصرفي على القطاع الزراعي: دراسة تجربة المصرف الزراعي الليبي للفترة (1970–2021). مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 19(31)، 57–72.

33. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي لأعداد متفرقة، (2007–2023).

34. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الثالث، (2025).

35. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (2007–2010)، إحصائيات التجارة الخارجية للواردات الزراعية.

36. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (2022)، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة).

37. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (2024)، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية.

38. FAO. (n.d.). FAO Trade Yearbook. Rome: Food and Agriculture Organization.

39. OECD (2025). تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص: الدروس المستفادة من 2020–2023. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/e050f596-ar

الشكر والتقدير

التمويل: نعم ☐ لا ☐

تضارب المصالح: نعم ☐ لا ☐

توافرالبيانات: نعم ☐ لا ☐

مساهمات المؤلفين:

ت	اسم المؤلف وإيميلة و رابط منصة ORCID iD	تصور أوفكرة الدراسة	جمع أو المساهمة في جمع البيانات	المساهمة في الدراسات السابقة	وضع منهجية الدراسة	إجراء التحاليل (الجانب العملي)	تحليل البيانات	تفسير ومناقشة النتائج	الموافقة على النسخة النهائية
1	**أبو عزوم أبو جديريه** abo.aboujdiryha@sebhau.edu.ly https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0000-3397-538X	√	√	√	√		√	√	√
2	**أحمد المبروك الصادق** ahm.mohamed1@sebhau.edu.ly Orchid.org/orcid-search/search?searchQuery=ahm.mohamed1@orcid.org		√	√	√		√	√	√